

السلطة الجديدة في ليبيا أمام تحدي إنهاء الانقسام في البلاد

أجواء التفاؤل لا تبدد المخاوف من فشل الحكومة في تنظيم الانتخابات

عبد الحميد ديبية.. من رجل أعمال ثري إلى رئيس وزراء ليبيا

الذي أطلقته الأمم المتحدة من تونس في نوفمبر الماضي.

وترأس عبد الحميد ديبية أيضا جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، وهي هيئة استثمار عامة ضخمة مكلفة بتحديث البنى التحتية الليبية وكانت تحت إدارة علي ديبية بين 1989 و2011.

ويعتبر ديبية مقربا من جماعة الإخوان المسلمين وأقررة التي لها مصالح اقتصادية وسياسية في ليبيا، وترأس مجموعة تجارية لها فروع في أنحاء العالم بما فيها تركيا.

وبعد ثورة 2011، أسس ديبية حركة ليبيا المستقبل وحافظ على حضور متواضع في الساحة السياسية.

ويبدو البرنامج الذي اقترحه قبيل انتخابه طموحا بالنسبة إلى فترة انتقالية ستدوم بالكاد عشرة أشهر، ويفترض أن تخرج البلاد من عشرة أعوام من الفوضى وصولا إلى انتخابات تشريعية ورئاسية في ديسمبر.

وشدد ديبية، الأربعاء، خلال مداخلة عبر الفيديو أمام الملتقى المنعقد في جنيف على انتعاش التعليم والتدريب سبيلا لاستقرار، والعمل على أن تكون الأجهزة الأمنية مهنية وحصر السلاح في يد الدولة.

ويرغب رئيس الوزراء الجديد في إنشاء وزارة للمصالحة الوطنية وتقليص الفوارق بين مرتبات الموظفين وتقسيم البلد إلى مناطق أمنية، وحل مشكلة الانقطاع المطول للكهرباء خلال ستة أشهر.

وعلمت ناشطة على تويتر ساخرة من هذه الوعود "إذا تمكن من القيام بكل ذلك في غضون عشرة أشهر، فأراه أنه سيبقى فترة أطول".



ديبية أمام مهمة صعبة

طرابلس - انتُخب المهندس ورجل الأعمال الثري عبد الحميد ديبية (61 عاما)، الجمعة، رئيسا للوزراء للفترة الانتقالية في ليبيا، وسيقود الرجل المعروف بقربه من تركيا وجماعة الإخوان المسلمين بلاده حتى تنظيم انتخابات عامة مقررة نهاية العام.

وولد ديبية عام 1959 في مصراتة الواقعة على مسافة نحو 200 كيلومتر شرق طرابلس، وهي مدينة ساحلية كانت تاريخيا في مفترق طرق التجارة عبر الصحراء والتجارة البحرية في المتوسط.

وفي ظل نظام الراحل معمر القذافي الذي اطاحت به ثورة شعبية عام 2011 بعد 42 عاما من الحكم، شهدت ثالث أكبر مدن ليبيا فورة صناعية واقتصادية استفادت منها عائلات عدة ووجهاء محليون، بينها عائلة رئيس الوزراء الجديد.

وعبد الحميد ديبية متزوج وأب لستة أبناء، ويحمل شهادة ماجستير في تقنيات التخطيط والبناء من جامعة تورونتو الكندية.

وكان انتخاب ديبية مفاجئا، وقد شغل في عهد القذافي عدة مسؤوليات مهمة، وكان ضمن دائرة المقربين منه. وتولى إدارة الشركة الليبية للتنمية والاستثمار، وهي شركة حكومية كبيرة، وبنى ديبية ثروته من مجال البناء ليصبح أحد أنجح رجال أعمال مصراتة إلى جانب ابن عمه علي ديبية، وفتحت تحقيقات بحقهما في ليبيا ودول أخرى بتهمة الاختلاس.

وكان ابن عمه علي من بين 75 مشاركا في ملتقى الحوار السياسي



التحديات تلوح في الأفق

والصراعات على السلطة والتدخل الأجنبي.

وقال عادل الكلبي وهو مواطن ليبي يبلغ 43 عاما، يعيش في وسط طرابلس، "في البداية، الشارع لم يكن متفائلا جدا، ولم يكن يعبر اهتماما لما سيحدث (في الحوار). لكن ما حصل أمس (أنتج) فرحة عامة لأننا شعرنا بأن هناك بوادر لقيام دولة، إلا أنه اعتبر أن "المهلة لإجراء انتخابات رئاسية في ديسمبر قصيرة جدا".

وأتفق لؤي خزام البالغ 37 عاما مع عادل في الرأي، فقال "لا أعتقد أن الانتخابات ستجري في 24 ديسمبر" رغم أنه رأى أن هناك "أملا بالتغيير". وفي جهته، رأى الباحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية فولفرام لآخر "سيكون لديها القليل من القوة على الأرض. ستجد صعوبة كبيرة في ممارسة أي نفوذ في شرق ليبيا، وحتى في غربها، وستواجه معارضا قوية. ليس في قدرة سلطة تنفيذية توحيد ليبيا".

وأوضح لآخر "الطريقة التي شكلت من خلالها هذه الحكومة تعني أن الأشخاص الأربعة المنتخبين (الجمعة) ليست لديهم في الحقيقة مصلحة سياسية مشتركة إلا الوصول إلى السلطة والبقاء فيها".

وتابع "يمكن قراءة هذا التصويت على أنه تصويت ضد المرشحين المفضلين". ويستمر الليبيون في التذنب بعدم تجدد النخب السياسية في البلاد، وسط استتراء الفساد وشح السيولة والوقود والكهرباء.

الجديدة بالعمل الدؤوب وتقديم الخدمات وتهيئة البلاد لإجراء استحقاق الانتخابات العامة، وفقا لما تم الاتفاق عليه لبدء انطلاق العملية الديمقراطية، وبناء دولة ليبيا الجديدة دولة المؤسسات والقانون".

وتم الترحيب بهذه الانتخابات على صعيد عربي ومحلي ودولي. ورحبت المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية ومصر وتونس وقطر باختيار السلطة الجديدة. وأعربت مصر عن تطلعها للعمل معها خلال الفترة القادمة، إلى حين التسليم للسلطة المنتخبة المرتقبة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.

وفي نيويورك، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش "أعتقد أن ذلك يمثل اختراقا"، مضيفا أنها "أخبار جيدة جدا في بحثنا عن السلام" بعد اتفاق لوقف إطلاق النار.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس "نحن نؤيد تماما نتائج العملية التي تشرف عليها الأمم المتحدة، والتي ستؤدي إلى ليبيا مستقرة وأمنة وإجراء انتخابات". وانضمت حكومات ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا إلى الولايات المتحدة في الترحيب بالحكومة الانتقالية الليبية الجديدة، لكنها مع ذلك حذرت بأن الطريق "لا يزال طويلا".

وبهذه الانتخابات، تُطوى صفحة مرحلة انتقالية بدأت مع اتفاق الصخيرات في المغرب عام 2015 برعاية الأمم المتحدة، والذي أفضى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني (مقرها طرابلس) برئاسة فايز السراج. وبالنسبة إلى الحكومة الجديدة، فإن التحدي كبير بعد أكثر من أربعين عاما من حكم سلطة لا منافس لها، وأفسح سقوطها المجال أمام العنف

تدخل ليبيا مرحلة انتقالية جديدة، وذلك مع الانتخابات التي جرت، الجمعة، في سويسرا برعاية الأمم المتحدة، والتي يتعين خلالها على السلطة التنفيذية الموحدة والمؤقتة، تشكيل الحكومة والتخصيص للانتخابات الوطنية المقررة نهاية ديسمبر القادم، لإنهاء نحو عقد من الفوضى والانقسام.

الجديد واختيار رئيس حكومة الوحدة الوطنية لبلادهم. وهنا باشاغا القائمة الفائزة قائلا إن التصويت "جسد الديمقراطية في أوضح صورها"، فيما تمنى رئيس حكومة الوفاق فايز السراج لهم "النجاح في مهمتهم".

بدورها، رحبت القيادة العامة للجيش الوطني الليبي باتفاق الأطراف الليبية خلال ملتقى الحوار السياسي في جنيف على انتخاب سلطة تنفيذية جديدة، ودعت الجميع إلى مساعدة هذه السلطة حتى يصل الشعب الليبي إلى موعد الانتخابات في ديسمبر المقبل، دون أي تأخير أو عرقلة.



وكان انتخاب عبد الحميد محمد ديبية الجمعة رئيسا للوزراء للفترة الانتقالية في ليبيا غير متوقع، كما حظي محمد يونس المنفي برئاسة المجلس الرئاسي، بينما شكّل سقوط قائمة عقيلة صالح - فتحي باشاغا صدمة لدى الكثير من المتابعين، الذين يرجحون أن صفقة روسية تركية دفعت بهذه الشخصيات المقربة إليها إلى الحكم.

وأصدر المرشحون الخاسرون في التصويت، ومن بينهم صالح وباشاغا ووزير الدفاع صلاح النمروش، بيانات تاييد للحكومة الجديدة. وبموجب القواعد التي اتفق عليها المشاركون في المحادثات الليبية، والذين اختارهم الأمم المتحدة لتمثيل التيارات السياسية المتنافسة في البلاد، سيكون أمام رئيس الوزراء الجديد ثلاثة أسابيع لتشكيل حكومة جديدة وتقديمها للبرلمان.

وأعرب السياسيون في ليبيا عن ترحيبهم بتشكيل المجلس الرئاسي

القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

الإداري والاقتصادي، وهو ما تسبب في عزلة دولية للشركة استعدت غير مستحقة في عهد المدير السابق المتابع ضمن مجموعة المتهمين بجناية قيادة جماعة أشرار، وإساءة استغلال الوظيفة وتعارض المصالح وغسيل الأموال وغيرها من التهم.

مراجعة قضائية للملفات سوناطراك 1 و2 والطريق السيار ومجمع الخليفة. وتبقى الجدي من إعادة فتح الملف المذكور محل شكوك في ظل غياب كل المتهمين عن البلاد، وعلى رأسهم وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل، إلى جانب كل من الرئيس المدير العام السابق لشركة سوناطراك محمد مزيان، وكذلك ابنه مزيان محمد رضا ومزيان بشير فوزي، إضافة إلى إسماعيل محمد جعفر، بلقاسم بومدين، رجال محمد شوقي، زناسني بن عمر، مغاوي الهاشمي، مغاوي يزيد إلياس، حساني مصطفى، شيخ مصطفى، عبدالعزيز عبد الوهاب، آيت الحسين مولود، صنهاجي محمد وملياني نورية، حيث لا يوجد أي موقوف من هؤلاء المتهمين.

ويوجد أيضا في قائمة المتهمين شركة "سايبام كونتركتينغ الجيري"، ومجمع "كونتسال فولكوارك" وشركتا "كونتال الجزائر" و"فونكوارك الألمانية، وهو ما يجعل الملف عابرا للقارات والحدود، غير أن المحاكمة لا يعول عليها كثيرا في تسليط الضوء على كل نقاط الظل بسبب غياب المتهمين وصعوبة تعقب الأموال المنهوبة من الشركة.

وتتمتع تفاصيل القضية في إبرام صفقات مخالفة للقانون، ومنح امتيازات غير مستحقة في عهد المدير السابق المتابع ضمن مجموعة المتهمين بجناية قيادة جماعة أشرار، وإساءة استغلال الوظيفة وتعارض المصالح وغسيل الأموال وغيرها من التهم.

وتتمتع تفاصيل القضية في إبرام صفقات مخالفة للقانون، ومنح امتيازات غير مستحقة في عهد المدير السابق المتابع ضمن مجموعة المتهمين بجناية قيادة جماعة أشرار، وإساءة استغلال الوظيفة وتعارض المصالح وغسيل الأموال وغيرها من التهم.

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

ويعيد القضاء الجزائري يعيد التحقيق في ملف النفط للتخفيف من الغضب الشعبي

صابر بلدي

الجزائر - أعاد القضاء الجزائري

فتح ملفات فساد قديمة في قطاع النفط، وأدرج مجددا ملف "سوناطراك 1" أمام محكمة الجنايات بالعاصمة في منتصف شهر فبراير الجاري، بعد قبول المحكمة العليا (على هيئة قضائية في البلاد) الطعن في النقض المقدم إليها، ليعود بذلك واحد من ملفات الفساد المثيرة للجدل في الجزائر إلى الواجهة.

وارتبط ملف "سوناطراك 1" وبعده ملف "سوناطراك 2" والطريق السيار بابرز وجوه نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وعلى رأسهم وزير الطاقة الأسبق الفار من عدالة بلاده والمقيم في الولايات المتحدة شكيب خليل.

ورغم أن الملفات المذكورة قد تم النظر فيها سابقا من طرف القضاء، إلا أن فتح ملف "مجمع الخليفة" خلال الأسابيع الماضية، وتكريس نفس الأحكام على الضالعين فيه دون بروز أي معطيات جديدة حول بعض الوجوه التي ظل الشك يحوم حولها، على غرار الأمين العام السابق للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي سعيدي،



الفساد ينخر اقتصاد الجزائر